



## ميثاق حقوق الطفل العربي

إن الدول العربية ،

انطلاقاً من عقيدتها ، ومن حقيقة أن وطنها هو مهد الديانات ، ووطن الحضارات والثقافات ذات القيم الإنسانية السامية التي كرمت الإنسان ، وأكدت وأصرت على حقه في الوجود الإنساني المتقدم والحياة العزيزة العامرة بالحرية والعدل والمساواة ، والمؤكدة لمكانة الإنسان ودوره في المجتمع ، وفي الوجود عامة ، مستخلفاً في الأرض ،

وانطلاقاً من الحقائق الموضوعية لواقعها الحي ، في ملاحم نضالها ، وتطلعاً لمستقبل زاهر عامر بالخير والنماء المتصل المتسارع ، الموظف عدلاً ومساواة لخير أبناء الأمة العربية، كافة ، واعتزازاً بما أرسته الأمة العربية ، عبر تاريخها ، من مفاهيم وأعراف اجتماعية هدت خطى التطور الحضاري للإنسان ،

واقتراناً بحقيقة أن الأطفال اليوم هم شبان الغد ورجاله ونساؤه ، وصناع مجده ، وانه بمقدار ما نرعاهم ونتعهدهم ونستثمر فيهم نيسر صنع ذلك الغد المجيد ، وحرصاً على تأمين مستقبل الأمة العربية واستمرار تراثها القومي ومسيرتها الوحدوية وعطائها الحضاري ودورها التاريخي ،

واعترافاً بأن الجهود ، المبذولة في تنمية الطفولة ورعايتها في الوطن العربي ما زالت غير كافية ، وغير متكافئة مع ما نرجو ونأمل لأطفالنا في حاضرهم ، ومع ما يؤمن تأهيلهم للاضطلاع بمسؤولية بناء مستقبل أمتهم والذود عنها .

وتمثلاً لما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الشعوب حق تقرير المصير ، وإعلان التغذية والإنماء الاجتماعي ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والإعلان العالمي لحقوق الطفل ، وغيرها من المواثيق الدولية .

والتزاماً بالمبادئ والأهداف المضمنة في ميثاق جامعة الدول العربية ، وفي نظم وكالاتها المتخصصة ، وفي ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية ، وفي إستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي ، وإستراتيجية تطوير التربية في الوطن العربي ، وما صدر عن مؤتمرات القمة العربية بشأن العمل العربي المشترك ، وما تضمنته إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، حرصاً على تأمين تنمية ورعاية وحماية شاملة وكاملة لكل طفل عربي من يوم مولده إلى بلوغه الخامسة عشر من العمر .

تصدر الميثاق الآتي نصه ، متعاهدة على الالتزام بمبادئه وأحكامه ، أساساً لسياستها وخططها وجهودها في مجال تنمية الطفولة ورعايتها .



## المبادئ

يرتكز هذا الميثاق على المبادئ التالية :

### أ - المنطلقات الأساسية :

- 1 ( ) تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها مكون أساسي من مكونات التنمية الاجتماعية بل هو جوهر التنمية الشاملة ، والطفولة هي المستقبل ، والعامل الحاسم في صنعه ، ورعايتها أولوية مقدمة في جهود التنمية ، وأولوية في البرامج القطاعية ، قصد منح الطفل خير ما عند أمتنا لضمان صنع خير ما في الوجود بخير ما في الإنسان ولخيرهِ .
- 2 ( ) تنمية الطفولة ورعايتها ، التزام ديني ووطني وقومي وإنساني ، نابع من عقيدتنا ، وقيمنا الروحية والاجتماعية ، وتراثنا ومبادئنا ، وواقعنا ، واستجابة لتطلعاتنا .
- 3 ( ) التنشئة السوية لأطفالنا مسؤولية عامة ، تقوم عليها الدولة والأمة ، ويسهم فيها الشعب من منطلق التكافل الاجتماعي ، وتنتج لتنمية الطفل تنمية تثري ذاته وكيانه بحب أقرانه وأسرته وبحب وطنه ، والاعتزام بتراث أمته وحضارتها ، والعمل لتحقيق وحدتها وصنع تقدمها .
- 4 ( ) الأسرة نواة المجتمع وأساسه ، قوامها التكافل على هدي الدين والأخلاق والمواطنة، وعلى الدولة تقع مسؤولية حمايته من عوامل الضعف والتحلل ، وتوفير الرعاية لأفرادها وإحاطتها بالضمانات الكافية ، ومد الخدمات الأساسية التي تعين على تطورها ، وعلى رفع قدرتها الاجتماعية والإنتاجية في بناء الأمة وتقديمها ، ولتكون قادرة على منح أبنائها الرعاية والدفء والحنان والاطمئنان والاستقرار والأمن الاجتماعي المفضي للنمو المعافي في كنفها ، ولا يكون سحب ولاية الأسرة على أبنائها إلا لضرورة قصوى تتمثل في تأثيرها المرغوب على مستقبل هؤلاء الأبناء .
- 5 ( ) دعم الأسرة للنهوض بمسئوليتها نحو أبنائها هو الأساس في جهود تنمية الطفولة ورعايتها ، وعلى الدولة أن توفر لها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .
- 6 ( ) الأسرة الطبيعية هي البيئة الأولى المفضلة لتنشئة الأطفال وتربيتهم ورعايتهم ، والأسرة البديلة هي الخيار المقدم لملاقة تعذر هذه التنشئة والرعاية في كنف الأسرة الطبيعية ، وهي مفضلة على جميع صور الرعاية الأخرى ، بما فيها الرعاية المؤسسية .
- 7 ( ) الالتزام بتأمين الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الطفل للأطفال العرب كافة ودون تمييز .

### ب - الحقوق الأساسية للطفل العربي :

- 8 ( ) تأكيد وكفالة حق الطفل في الرعاية والتنشئة الأسرية القائمة على الاستقرار الأسري ، ومشاعر التعاطف والدفء والتقبل ، وإحلاله المركز اللائق به في الأسرة بما يمكنه من التفاعل الإيجابي في رحابها ، وأن يكون محور اهتمامها ، بما يضمن تلبية وإشباع حاجاته البيولوجية ، والنفسية والروحية والاجتماعية ، وبما يبسر له بناء شخصية مستقلة ، وحرية في الفكر والرأي ، تتكافأ مع قدراته دون تمييز بين البنين والبنات .
- 9 ( ) تأكيد وكفالة حق الطفل في الأمن الاجتماعي ، والنشأة في صحة وعافية ، قائمة على العناية الصحية ، الوقائية والعلاجية ، له ولأمه من يوم حملها ، وبإصحاح البيئة التي ينمو فيها ، وحقه في المسكن الملائم الذي يظله ، وتغذيته كافة ومتوازنة وملئمة لأطوار نموه .
- 10 ( ) تأكيد وكفالة حق الطفل في أن يعرف بأسم وجنسية معينة ، منذ مولده .



- ( 11 ) تأكيد وكفالة حقه في التعليم المجاني والتربية في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي - كحد أدنى - بحسبان أن التعليم هو حجز الزاوية في التغيير الدائم وفي اكتساب الاتجاهات والمهارات والقدرات التي يواجه بها كل المواقف الجديدة بالمعرفة المتجددة ، ويتخلص بها من القيم اللا وظيفية والتقاليد البالية السلبية ، وينشأ بها على التفكير العلمي والموضوعي وحسن التقدير ، وحب العمل وحسن أدائه ، كما يمدده بالقدرة على رفع مستوى معيشته وثقافته العامة ، وعلى الإسهام الايجابي في حياة مجتمعه وأمته ، وضمان حقه في الثقافة المستمرة ، وفي حسن استثمار الفراغ ، وفي الترفيه عن نفسه باللعب والرياضة والقراءة .
- ( 12 ) تأكيد وكفالة حقه في الخدمة الاجتماعية المجتمعية والمؤسسية المتكاملة والمتوازنة، الموجهة لكل قطاعات الطفولة ، في البادية والريف والحضر ، وبخاصة لأبناء فقراء هذه البيئات كافة ، وللاقياء والمعوقين والموهوبين كل فئة وفق حاجاتها ، وبما يضمن لها الفرصة في العيش الهنيئ والنشأة السوية والانخراط في حياة المجتمع والإسهام في بنائه وتطوره .
- ( 13 ) تأكيد وكفالة حق الطفل في رعاية الدولة وحمائها له من الاستغلال ومن الإهمال الجسماني والروحي ، حتى إذا كان ذلك من جانب أسرته ، وأن تنظم عمالته بحيث لا تبدأ إلا في سن مناسبة ، أو تحجب فرص نموه من الناحية البدنية أو العقلية أو النفسية و الخلقية أو الاجتماعية ، وأن يكون مقوما في الحصول على الوقاية والإغاثة عند الكوارث ، وخاصة الأطفال المعوقين .
- ( 14 ) حقه في أن يتفتح على العالم من حوله ، وأن ينشأ على حب خير الإنسان ، وأن يدرك أهمية السلام والصدقة بين الشعوب ، ومحبة أخوانه في الإنسانية .
- ج - صون الحقوق وضبط المناهج :**
- ( 15 ) صون هذه الحقوق وإحاطتها بالحماية التشريعية في كل دولة عربية التزاما بأحكام هذا الميثاق ، وأن تكون مصلحة الطفل الاعتبار المقدم في كل الحالات .
- ( 16 ) الأخذ بالمناهج التنموية والوقائية ، ذلك أن التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة هي الحل الجذري لقضايا الطفولة وغيرها من القضايا ، وأن رعاية الطفولة من الإعاقة أفضل من علاجها منها بعد حدوثها .
- ( 17 ) الأخذ بمبدأ التكامل في توفير الحاجات الأساسية للأطفال وتقديم الخدمات ، وشمول وعدالة توزيعها ، وتركيزها حيث الحاجة الأكبر والسعي المتصل ، من خلال العمل العربي المشترك ، لتقليص الفجوة الماثلة في مجال تنمية الطفولة ورعايتها بين الأقطار العربية ، وداخل كل قطر ، نتيجة للفجوة التنموية بين الأقطار العربية.



## الأهداف

يهدف هذا الميثاق إلى تحقيق ما يلي :

- ( 18 ) أن الهدف الأسمى لهذا الميثاق هو ضمان تنشئة أجيال من الأطفال العرب تتجسد فيهم صورة المستقبل الذي نريد ، ولهم القدرة على صنع ذلك المستقبل ، أجيال عربية تؤمن بربها وتتمسك بمبادئ عقيدتها ، وتدرك رسالتها القومية ، وتخلص لأوطانها في ثقة بنفسها وأمتها ، وتلتزم بمبادئ الحق والخير ، تتطلع فكراً وممارسة وسلوكاً نحو المثل الإنسانية العليا ، في سلوكها الفردي والجماعي .
- ( 19 ) تأمين حياة الأسرة وتوفير حاجاتها الأساسية وضماداتها الاجتماعية لينشأ أطفالها في استقرار في ظل رعايتها رعاية تامة تلتزم الدولة بتوفير أسبابها ، وفي مجتمع يضمن فرص العمالة الكاملة لأبنائه ويلتزم أبناؤه بالانكباب على العمل وزيادة الإنتاج ، وتمكين الأم من تقديم أكبر قدر من الرعاية لأطفالها .
- ( 20 ) توفير الرعاية الصحية الكاملة في وجوها الوقائية والعلاجية ، لكل طفل عربي ولأمه .
- ( 21 ) إقامة نظام تعليمي سليم في كل دولة عربية وعلى نطاق الوطن العربي ، يكون إلزامياً في مرحلة الأساسية ، ومجانياً في كل مراحلها للفادرين على مواصلته ، من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم العالي ، دون تمييز بسبب القدرة الاقتصادية أو المنبت الاجتماعي أو الرأي السياسي ، وان يسترشد في ذلك بإستراتيجية تطوير التربية في الوطن العربي .
- ( 22 ) تأسيس خدمة اجتماعية متقدمة ، ذات اتجاه تنموي ، تنبسط لكل الأطفال في كفاية وتكامل وتوازن ، وبخاصة للأسر الفقيرة وترتكز حيث الحاجة الأكثر والموقع الأبعد ، وتأخذ بوسائل الدفاع الاجتماعي في الوقاية من الانحراف ومعالجة المنحرفين .
- ( 23 ) تأسيس نظام للرعاية والتربية الخاصة للأطفال المعوقين ، تضمن للمعوقين الاندماج في الحياة الطبيعية والمنتجة لمجتمعهم ، وتتيح للموهوبين الفرص لازدهار مواهبهم وإبرازها نفعاً لهم ولأمتهم .

## المتطلبات والوسائل

- يتطلب تمثيل المبادئ التي نص عليها هذا الميثاق وتحقيق الأهداف التي حددها توفير المتطلبات وابتاع الوسائل المعينة على تمام ذلك ، وهذا يقتضي تعبئة الموارد القومية كافة ، والحرص على إتباع الوسائل المجربة ، التي أثبتت نجاحاتها وبخاصة في الوطن العربي .
- ( 24 ) توفير الإرادة السياسية واتخاذ القرار السياسي الذي يجعل تنمية الطفولة ورعايتها أولوية عربية عليا .
  - ( 25 ) الإسراع بالتنمية القومية الشاملة والالتزام بالتخطيط العلمي لتنمية ورعاية الطفولة ، وفي وضع برامجها وتنظيمها وإدارتها وتنفيذها ومتابعة نتائجها وتقويم مسارها .
  - ( 26 ) قيام لجنة للطفولة في كل قطر عربي ، تضم في عضويتها الأجهزة الرسمية والأهلية والشعبية ذات الاختصاص والاهتمام برعاية الطفولة ، وتنسيق جهودها في مجال وضع السياسة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم ، وأن تكون من مهامها العاجلة ما يلي :  
أ ) إجراء دراسات ومسوح شاملة لتقويم الوضع الراهن لأحوال الطفولة من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية لتكون هذه الدراسات أساساً للتخطيط لجهود رعاية الطفولة .  
ب ) وضع خطة متكاملة مسترشدة بما تضمنه هذا الميثاق ، وما خطته إستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي ، وتحديد أولويات وخطوات تنفيذ هذه الخطة الزمنية



- والإمكانات والموارد اللازمة لتنفيذها ، في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ( 27 ) اعتماد المنهج المتكامل في تقديم الرعاية والخدمات الأساسية للأطفال ، من خلال المراكز المتعدد الأغراض وعلى يد أفراد متعددي المهارات والواجبات .
- ( 28 ) الاهتمام بأمر التدريب الذي يشمل القيادات المهنية المتخصصة في مجالات رعاية الطفولة والأمومة وخدماتها ، كما يشمل القيادات المحلية وقيادات التنظيمات الأهلية والشعبية ، مع التركيز على الأطر المساعدة ، والعاملة على المستويات القاعدية ، فذلك موقع الحاجة ، والخدمة المباشرة ، ومحك الجدوى في الجهود الموجهة لرعاية الطفولة والأمومة .
- وهذا يقتضي مراجعة نظم وبرامج التخصص والتدريب للقوى البشرية العاملة في ميادين الطفولة ، والتركيز على الظروف والمشكلات البيئية حين وضع تلك البرامج ، والأخذ بالأساليب المبسطة في تقديم الخدمات مع الاحتفاظ بكفايتها .
- ( 29 ) إقامة شبكة من المؤسسات والمرافق متعددة الأغراض الممكنة من إيصال الخدمات الأساسية للأطفال في مختلف بيئاتهم مع التركيز على البادية والريف والأحياء الفقيرة بالمدن ، وأن توطن الخدمات في المراكز والمؤسسات التي يألف الناس ارتيادها كالمدارس والمراكز الاجتماعية والمساجد ، ما أعان عليه الإمكان .
- ( 30 ) الالتزام بما خطته إستراتيجية تطوير التربية في الوطن العربي وتوفير مستلزمات تنفيذها
- ( 31 ) إعطاء مزيد من الاهتمام والجهود لرعاية وتربية " **طفل ما قبل المدرسة** " والعمل على توفير مختلف الصيغ المؤسسية من دور الحضانه ورياض الأطفال والكتاتيب، والساحات والحدائق وأندية الأطفال ، نظرا لأهمية وإستراتيجية هذه المرحلة في حياة الطفل الحاضرة والمقبلة وفي تكوين شخصيته .
- ( 32 ) دعم جهود المؤسسات التي تخدم الطفولة ، وبخاصة تلك القائمة في البادية والريف والأحياء الحضرية الفقيرة ، وتعميم نظام الصحة المدرسية .
- ( 33 ) الاهتمام بالإحصاءات والبحوث ودعم مؤسساتها وأجهزتها وإنشاء الجديد منها في كل دولة عربية وعلى مستوى الوطن العربي .
- ( 34 ) توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج رعاية الطفولة ، ورسم سياسة مستقرة لتمويل هذه الخطط والبرامج ، بما يحقق نجاحاتها واستمرارها .
- ( 35 ) تطوير الإدارة والأجهزة التنظيمية والمؤسسية لتكون قادرة على التكيف مع متطلبات كل خدمة من الخدمات المطلوبة وكل مرحلة من مراحل العمل ، وإنشاء إدارة متخصصة في رعاية الطفولة في إطار الهيكل التنظيمي للجهة المختصة .
- ( 36 ) الحرص على المشاركة الأسرية والشعبية في رعاية الطفولة وتنميتها ودعم مؤسساتها وهيئاتها وجمعياتها ، واتحاداتها الأهلية والشعبية ، والحرص على حفز الجهود الذاتية والمبادرات المحلية ، بدعمها ماليا وفنيا وتدريب أطرها لتكون أكثر قدرة على مساعدة الأسر وتقديم البرامج المحلية المناسبة للأطفال وأن تتخلل مشاركة الهيئات الأهلية والشعبية كل مراحل تقدير السياسات والخطط ، ووضع البرامج واقتسام الأدوار ، والتنفيذ ، والمتابعة والتقييم ، في إطار اللجنة الوطنية واللجان المحلية التي قد تنبثق عنها ، تحقيقا لشعبية المشاركة وشمولها وفعاليتها إذ المشاركة الفاعلة في هذا المجال الحيوي توفر إمكانات وقدرات وموارد هائلة ، وتشكل مدرسة في التعاون والتكافل ، وتدريب المواطنين على العمل العام ، وبث روح الإخاء في المجتمع .
- ( 37 ) نشر درجة عالية من الوعي وتأصيله لدى الوالدين وأفراد الأسرة بل والمجتمع العربي كله ، مما يستوجب أفراد مكان وجهد خاص لتوعية المجتمع العربي بأهمية الطفولة ،



ومراحل نموها ، وضرورة رعايتها وتنميتها ، أخذاً بالتوعية الاجتماعية ، كأداة هامة تمهد الطريق لإدراك أهمية الطفولة ، وتبصر المواطنين بأبعاد مشكلاتها ، واستثارة وتعبئة جهودهم وطاقاتهم للتحرك الإيجابي والعمل البناء في هذا المجال الحيوي ، يزيد من أهمية هذا الجهد في مجال التوعية ما تعانيه غالبية قطاعات المجتمع العربي من نقص شديد في الوعي بمراحل نمو الطفل ومختلف حاجاته من حالته الجنينية و عبر أطوار نموه ، يستوي في هذا الأغنياء والفقراء ، والمتعلمون والأميون ، والرجال والنساء ، على نحو ما كشفت الدراسات الميدانية وردود الدول على الاستبيانات . أن هذا أمر تهمله نظمنا المدرسية في كل مراحلها ، ولا توليه أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيرية الاهتمام المناسب والمنتظم الذي يتكافأ وقدره ، كما أن قلة من الكتب والمقالات قد تناولته بصورة لم تعد إلى التبسيط

( 38 ) الاستعانة إلى أقصى حد بوسائل الإعلام المختلفة ، مطلوبة بصورة ملحة وعاجلة إذ بدون هذا لا يمكن أن نؤسس عملاً نافعا في مجتمع تشكل الأمية عقبة الاجتماعية الأساسية ، وأجهزة الإعلام ، بفضل انتشارها في أنحاء الوطن العربي ، وبفضل تأثيرها البالغ في تكوين الرأي العام ، وبحسبانها مصدر المعرفة الوحيد للميسور للأمين ، مدعوة لتخصيص جانب كبير من جهدها وبرامجها لخدمة قضايا الطفولة ، من خلال برامجها المتخصصة ، ومن خلال مراعاة أهمية دورها في تثقيف وتربية الأطفال والكبار في برامجها العامة .

ولابد من ترقية ما تقدمه أجهزة الإعلام من البرامج المستوردة الضارة والمجافية لقيمنا ، والسلبية التأثير على أبنائنا .

( 39 ) التشريعات السليمة هي ضمانة تقنين الحقوق ، ومن بينها حقوق الطفل وصون حرمتها وهي كذلك وسيلة من وسائل تأكيد الالتزام بهذا الميثاق وتحقيق أهدافه ، وهذا يتطلب وجود الإطار التشريعي لكفالة وضمان حقوق الطفل المنصوص عليها في هذا الميثاق .

ولابد للإطار التشريعي أن يشمل الأمور التالية :

أ ) إقرار الحماية التشريعية لحقوق الطفل ، وتفضيلها بصورة جلية .  
ب ) سن وتعديل القوانين .

1 - تعديل القوانين العامة بما يحقق مصلحة الطفل والأسرة ورعايتهما وفقا لما تضمنه هذا الميثاق .

2 - سن تشريعات خاصة بحماية ورعاية الطفولة منفصلة عن القوانين العامة تقرر الوضعية القانونية للطفل ، وتضمن حمايته ، وحماية أسرته ورعايته ، أو تعديل الموجود منها لينسجم مع أحكام هذا الميثاق ، ومنها :

أ ) قانون الأسرة ، تبنى أحكامه على مصلحة الطفل ومصلحة الأسرة وإقرار الحقوق المشروعة الواجبة النفاذ وبخاصة في المجالات التالية :

1- تقييد الحد الأدنى لسن الزواج وإلزام الراغبين فيه بإجراء الفحوصات الطبية للتحقق من لياقتهم الطبية .

2- تنظيم تعدد الزوجات وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

3- تنظيم الطلاق .

4- تنظيم الإنفاق على الطفل وربطه - في حالة الطلاق - بمستوى دخل الأب أو العائل .



- 5- إقرار حق الطفل في المسكن الملائم وتقييد حرية المالك سواء كان الأب أو الأم ، في التصرف في المسكن ، أو ربط ملكية المسكن بالأسرة الزوجية ، وبخاصة في الحالات التي تقدم فيها الدولة الأرض أو السكن ، حماية للأسرة من التفكك ومن عدم الاستقرار ، مما يتعين على استمرار تماسكها ووحدتها .
- ( ب ) قانون رعاية الطفولة ، لتنظيم الرعاية المؤسسية والأسرية .
- ( ج ) قانون رعاية الأحداث ، لإقرار حقوقهم في الرعاية الاجتماعية والمعاملة الخاصة .
- ( د ) قانون الفئات الخاصة لإقرار حقوق هذه الفئات في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية ولتنظيم هذه الرعاية ومعاملتهم المعاملة الخاصة التي يحتاجونها وتيسير انخراطهم في الحياة المنتجة .
- ( هـ ) قانون رعاية الأطفال غير الشرعيين ويراعى فيه أن ينص على ما يؤمن حقوقهم ورعايتهم المادية والمعنوية .



## العمل العربي المشترك في مجال تنمية ورعاية الطفولة

- إن إقرار تنمية الطفولة ورعايتها كأولوية قومية عليا يفرض تكريس التعاون العربي القائم، ودعمه ، وبسط أسباب تطوره ونمائه المتصل ، والتركيز بصفة خاصة على الآتي :
- ( 40 ) إنشاء منظمة عربية للطفولة تضطلع بتنسيق الجهود العربية في مجال تنمية الطفولة ورعايتها ، واقتراح السياسات والخطط والبرامج القومية ، وتعين الدول العربي على تحديد سياساتها وخططها وبرامجها ومشروعاتها ، وتمد المحتاجة منها بالعون الفني والمادي وتضطلع بالدراسات والبحوث ، وتيسير تبادل الخبرات ، وتعد وتجرب نماذج عربية أصلية لمشروعات رائدة ، وتعين في تعميم التجارب الناجحة، وتضطلع بكل ما من شأنه أن يرتقي بأحوال الطفولة في الوطن العربي ، وما من شأنه أن يوفر ويمد الخدمات الأساسية لتنشئة أجيال عربية متتالية قادرة على المشاركة في جهود التنمية العربية ، واستعادة المبادرة التاريخية لأمتنا .
- ( 41 ) إنشاء صندوق عربي لتنمية الطفولة ورعايتها ، تكون موارده في خدمة برامج المنظمة العربية للطفولة والدول العربية ، يركز على المشاريع القومية والبرامج المشتركة وتلبية الحاجات الأساسية للأطفال في الدول العربية الفقيرة .
- ( 42 ) تعزيز التعاون العربي في مجال توحيد المصطلحات والنظم الإحصائية الأساسية تيسيراً لإجراء الدراسات المقارنة ، وفي مجالات البحوث والتدريب وتبادل المعلومات ، ودعم الأجهزة القائمة على هذه المجالات .
- ( 43 ) منح أولوية مقدمة للصناعات المتصلة بتنمية الطفولة وتوفير حاجاتها مع التركيز على الصناعات التي يشكل غيابها فجوات كبيرة ومعوقاً لتطوير جهود الدول العربية في مجال رعاية الطفولة ، كإنشاء صناعة عربية للأمصال واللقاحات ، وصناعة عربية لأغذية الأطفال ، وصناعة عربية لإعداد وإنتاج الوسائل التعليمية والترفيهية والتثقيفية ، وصناعة للعب الأطفال .
- ( 44 ) إنشاء مؤسسة عربية لأدب الأطفال ، وصحافتهم ، وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة إليهم ، لما لهذا المجال من أهمية قصوى ، ولتلافي النقص الكبير فيه .
- ( 45 ) تنظيم لقاءات ومنافسات ثقافية وفنية ورياضية وكشفية للأطفال العرب وحض الدول العربية على التبادل في هذا المجال ودعم المنظمات التربوية المعنية في هذا المجال كالمنظمات الكشفية واتحاد المعلمين العرب .
- ( 46 ) الاهتمام بالأطفال العرب في المهاجر ودعوة المنظمات العربية المتخصصة للاهتمام بأبناء العرب المهجرين والعاملين خارج الوطن العربي ، كل في مجال اهتمامها ، وبخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة العمل العربية .
- ( 47 ) يؤكد هذا الميثاق على الأهمية القصوى لرعاية الطفل الفلسطيني في مختلف مواقعها، داخل الأرض المحتلة وخارجها ودعم المؤسسات والأجهزة والهيئات الفلسطينية التي تتعهد رعاية الطفل ، ومواصلة دعم الشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه المشروعة ليؤسس دولته ويظله سماء وطنه .
- ( 48 ) دعم الحضور العربي في كل المؤسسات واللقاءات والمحافل التي تهتم بتنمية الطفولة ورعايتها ، ومضاعفة مشاركة الأمة العربية في هذا النشاط الإنساني .





## أحكام عامة

- ( 49 ) تتخذ كل دولة عربية الخطوات اللازمة ، في حدود ما تسمح به إمكاناتها المادية والفنية ، لتحقيق أحكام هذا الميثاق وبكل الطرق المناسبة .
- ( 50 ) تقدم الدول العربية إلى جامعة الدول العربية ( الأمانة العامة ) تقارير دورية عن الإجراءات التي اتخذتها والانجازات التي حققتها على سبيل الوفاء بإحكام هذا الميثاق ، على أن تشمل هذه التقارير بيانا بالعوامل والصعاب التي تؤثر على درجة الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق .
- ( 51 ) يصبح هذا الميثاق نافذاً بعد إقراره من قبل الجهات الدستورية المختصة بالدول العربية\* .

\* عدلت المادة 51 بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم 177 المؤرخ 1992/12/13م.



## ميثاق حقوق الطفل العربي

- وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على الميثاق بقراره رقم ( 4 ) الصادر بتاريخ 4 - 1983/12/6 .

- تم تعديل المادة ( 51 ) من الميثاق بقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم 177 الصادر بتاريخ 1992/3/12 وفقاً للنص التالي :

" يصبح هذا الميثاق نافذاً بعد إقراره من قبل الجهات الدستورية بالدول العربية".

### الدول المصدقة

|             |   |
|-------------|---|
| 1985/ 2 /19 | الجمهورية اليمنية                                   |
| 1985/ 8 /29 | دولة فلسطين   |
| 1985/11/10  | الجمهورية العربية السورية                           |
| 1986/ 9 / 9 | جمهورية العراق                                      |
| 1987/ 4 /16 | الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى |
| 1992/ 6 /28 | المملكة الأردنية الهاشمية                           |
| 1994/ 1 /30 | جمهورية مصر العربية                                 |